واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وتحديات المساءلة المجتمعية (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)

الباحثة. باسمه محمد زاير أ.د وديان ياسين عبيد

جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات/ قسم الاجتماع

الملخص

تُعد شبكة الحماية الاجتماعية من الأدوات الأساسية التي تعتمدها الدول لضمان الحد الأدنى من الرفاهية للمواطنين، خاصة للفئات الهشة والفقيرة وتشمل هذه الشبكة برامج الدعم النقدي، والخدمات الصحية والتعليمية، وضمان الدخل، وغيرها من السياسات التي تهدف إلى تقليل الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، في العراق، برزت أهمية شبكة الحماية الاجتماعية في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة، حيث تسعى الدولة إلى توفير مظلة دعم للفئات الأكثر تضررًا ومع ذلك، يواجه تطبيق هذه الشبكة تحديات كبيرة تتعلق بالمساءلة المجتمعية، أي مدى مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في الرقابة على البرامج، وضمان الشفافية، ومكافحة الفساد، وتوجيه الدعم نحو مستحقيه.

الكلمات المفتاحية :(الحماية الاجتماعية ،شبكة الحماية الاجتماعية ،المساءلة المجتمعية).

The Reality of the Social Protection Net in Iraq and the Challenges of Societal Accountabilit (Field Study in the City of Baghdad)

Basma MohammedZayer Prof.Dr.WadiyanYassin Obaid

University of Baghdad / College of Education for Girls / Department of Sociology

Abstract

Including a social safety net of basic tools that are always relied upon and a short distance from well-being, especially for vulnerable and poor groups, including the network's programs of financial support, health and educational services, including income, and other elements that contribute to reducing poverty and supporting social justice In Iraq, the importance of the social safety net has emerged in light of successive economic and social crises, as the state seeks to provide a support umbrella for the most affected groups. However, the implementation of this network faces major challenges related to social accountability, i.e. the extent to which citizens and civil society organizations participate in monitoring programs, ensuring transparency, combating corruption, and directing support to those who deserve it.

Keywords:(Social Protection ,social safety net ,societal accountability)

المقدمة

تعد شبكات الحماية الاجتماعية من الركائز الأساسية لأي نظام يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، حيث تهدف إلى الحد من الفقر والتخفيف من الفوارق الاجتماعية من خلال توفير الدعم للفئات الهشة والمحرومة وفي العراق، جاءت برامج الحماية الاجتماعية استجابة لتحديات اقتصادية واجتماعية معقدة فرضتها الحروب والأزمات الاقتصادية والسياسية المتتالية، لتشكل شبكة الحماية الاجتماعية أداة مهمة في تأمين سبل العيش الكريم لملايين المواطنين وفي ظل تزايد الاهتمام العالمي بتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة، برزت المساءلة المجتمعية كآلية فعالة لضمان كفاءة وفعالية برامج الحماية الاجتماعية، من خلال تمكين المواطنين من المشاركة في الرقابة على الخدمات وتقييم أدائها إلا أن تطبيق هذه المساءلة في السياق العراقي يواجه جملة من التحديات المرتبطة بضعف الوعي المجتمعي، وغياب آليات واضحة للتواصل بين الدولة والمواطنين، إضافة إلى القصور في البنية المؤسسية والقانونية.

من هنا، تنبع أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى التعرف على واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق، وتحليل التحديات التي تواجه تفعيل المساءلة المجتمعية ضمن برامجها، خاصة تلك المتعلقة بإعانات الفقراء، مع التركيز على مدينة بغداد كنموذج تطبيقي يعكس جوانب واقعية وإدارية متنوعة.

المبحث الأول : عناصر الدراسة

أولا: مشكلة البحث

تعد شبكة الحماية الإجتماعية بمثابة مظلة الحماية والرعاية الإجتماعية التي توفرها الدولة للمستفيدين من فئات المجتمع بهدف حمايتهم من الفقر وتحسين مستوى المعيشي لهم وتخفيف من حده الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع كما ان الحماية الإجتماعية للفئات الهشة والضعيفة ضرورة في اي مجتمع لذلك ينظر الى شبكة الحماية الإجتماعية لهذه الفئات على انها واجب مجتمعي للمجتمع اتجاه تلك الفئات وهذا الواجب يقتضي الاهتمام لوضع وتطوير سياسات من شأنها مواجهة

قضايا الفقر والأهمال التي تعاني منها تلك الفئات وتساهم في توفير الحماية الاجتماعية من مخاطر الفقر والمرض والعوز، اذ لجأت الكثير من الدول الى تقديم رعاية أجتماعية لمواطنيها وبعض الدول لجأت الى أنشاء شبكات حماية أجتماعية كوسيلة لتحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الإجتماعية.

ألا أن نظام شبكة الحماية الإجتماعية في العراق يعاني من الكثير من العيوب والمشكلات التي تتعلق بأليات الشمول والاستهداف وتحديد المستفيدين من هذا النظام، فعدم رضا الفقراء عن سياسات الحكومة يتعلق الى حد كبير من مسائل الاستجابة والمساعدة إذ توفر المساءلة المجتمعية الوسائل التي تزيد وتعظم صوت الفئات المحرومة والضعيفة وهذا الصوت القوي يمكن الفقراء ويزيد فرصة الاستجابة الأكبر من جانب الدولة الى احتياجاتهم، ولما كانت المساءلة هي احدا اهم الوسائل التي تضمن تنمية حقيقية وفاعلة في المجتمعات تضمن مراقبة ومحاسبة صناع القرار في تنفيذ الخطط التنموية ومواجهة اهم التحديات التي تواجه تنفيذ برامج شبكات الحماية الإجتماعية.

هذا ما دفع الباحثة الى دراسة مشكلة شبكة الحماية الإجتماعية وتحديات المساءلة المجتمعية لما قد يشكله هذا الأمر من أهمية في تخفيف من شدة الفقر التي يعاني منها الفئات الهشة والفقيرة وبما يضمن تنفيذ برامج شبكة الحماية الإجتماعية بشكل يحقيق العدالة الإجتماعية ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في التعرف على التحديات المساءلة المجتمعية لشبكة الحماية الإجتماعية وبما يحقق العدالة الإجتماعية.

ثانياً: أهمية البحث

تتمثل أهمية الدراسة في توفير قدر من البيانات والمعلومات عن طبيعة عمل شبكة الحماية الاجتماعية بابعادها المختلفة ومصادرها المتنوعة وهي بيانات لاغنى عنها إذ تساعد هذه الدراسة الباحثين بدرجة اولى والمسؤولين وتتركز أهمية الدراسة بما يمكن ان تقدمه من خيارات تساعد اصحاب القرار في الحد من اثار هذه المشكلة خاصه من الناحية الأجتماعية والإقتصادية كما يمكن من خلالها إيجاد السبل الكفيلة لمعالجة هذه المشكلة والقضاء على التحديات التي تواجه شبكة الحماية الاجتماعية وتحقيق

العدالة الاجتماعية، فضلاً عن ذلك جعل سياسات معالجة هذه المشكلة محور عمليه إصلاحية وتطويرية الشاملة في المجالات الاجتماعية والخدمية المختلفة ذات الصلة وجعل سبل المواجهه هي التعاون بين جميع الوزارات والجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدني واجراء دراسات شاملة للفئات المستهدفة من شبكة الحماية الاجتماعية واتخاذ اجراءات اقتصادية واجتماعية وتعاون المجتمع بفئاته كافة وتعديل بعض التشريعات الخاصة.

ثالثاً: أهداف البحث

١. التعرف على واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وبيان مكوناتها الأساسية واهميتها وأهدافها في الحد من الفقر والتهميش الاجتماعي.

٢. التعرف على الفئات المستهدفة في شبكة الحماية الاجتماعية.

٣. تسليط الضوء على اهم برامج شبكة الحماية الاجتماعية في العراق.

٤. التعرف على التحديات التي تواجه تطبيق المساءلة المجتمعية في برامج شبكة الحماية الاجتماعية.

٥. محاولة الخروج بتوصيات عملية لتعزيز المساءلة المجتمعية في برامج شبكة الحماية الاجتماعية و بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية للفئات الهشة و تحسين مستوى الاتفاق العام.

ثانياً : تعريف المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالبحث

١- شبكة الحماية الاجتماعية

عرف البنك الدولي الحماية الاجتماعية بأنها مزيج من السياسات والبرامج العامة التي تهدف إلى تقليل الفقر وتعزيز النمو الشامل من خلال حماية الأفراد من المخاطر، وتعزيز فرصهم الاقتصادية(البنك الدولي:٢٠١٨:٤)

كما عرفت منظمة العمل الدولية (ILO): الحماية الاجتماعية بأنها حق من حقوق الإنسان وتشمل السياسات التي توفر الدخل والخدمات في حالات المرض، البطالة، الإعاقة، الشيخوخة، أو مسؤوليات الأسرة(منظمة العمل الدولية :٢٠٢١:١٥)

وعرفت شبكة الحماية الاجتماعية بأنها تلك الأنواع المختلفة من برامج التحويل التي تقدم المساعدة بأشكالها المختلفة إلى اولائك الأعضاء في المجتمع وللذين كانوا قد تعرضوا لاثار عكسية في الأزمات أو في الحالات الطارئة(jarado:٢٠٠١:٨)

المساءلة تعني :"هي أداة إلزام من لديهم السلطة بتحمل تبعات أفعالهم في قضايا المجتمع والتي تؤثر على عدد كبير من المواطنين(الجسيم :٢٠١٦:١٠)

يعرف البنك الدولي المساءلة المجتمعية بانها منهج يهدف لبناء المساءلة التي ترتكز على اشراك المجتمعات المدنية اي التي تتشكل من المواطنين العاديين او منظمات المجتمع المدني الذين يشاركون مشاركة مباشرة او غير مباشرة في طلب المساءلة(البنك الدولي :٢٠٠٥:١٦)

وكما تشير المساءلة المجتمعية الى شكل من اشكال المساءلة الذي ينشا من خلال الاجراءات التي يتخذها المواطنون والقطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف محاسبة الأجهزة التنفيذية والمحلية لتقديم الدعم والاستجابه للاجراءات وجعلها اكثر استجابة لمتطلبات واولويات المواطنين.

(عبد الرزاق :٢٠٢٠:٢٤٩)

المبحث الثاني :أهمية واهداف شبكة الحماية الاجتماعية

أولا: أهمية شبكة الحماية الاجتماعية

تعد شبكة الحماية الاجتماعية احدى ركائز العمل الاجتماعي بأبعاده كافة، وداعما للاستقرار والتماسك والتوازن بين فئات المجتمع الواحد، وتسعى الدول لتحقيق ذلك عن طريق التشريعات والقوانين والاعمال

الخيرية والخدمات الاجتماعية التي تقدمها للشرائح المحتاجة والمهمشة والعمل على تأهيلها ودمجها اجتماعيا بما يخفف الاستقرار الحياتي والأسري والمجتمعي.

كما تعمل شبكة الحماية الاجتماعية على التوظيف والتشغيل الكامل للطاقات البشرية عن طريق توفير فرص العمل كعائد لبرامج ومشروعات التنمية ،ورعاية ومساعدة الفقراء ومحدودي الدخل ومواجهة تحديات التشغيل، ويتطلب ذلك عقد اجتماعي بين حكومة فاعلة وقطاع مدني يتمتع بالحيوية والمسؤولية الاجتماعية واتباع الوسائل التي تدعم مساهمات القطاع الخاص التطوعية لتحقيق المصلحة المجتمعية العامة وإزالة القيود عن المجتمع المدني لضمان مساهمة الفاعلة في التنمية الإنسانية عن طريق تأسيس نسق متكامل(السروجي :٢٠١٧:٣١١)

ولقد أبرزت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة أهمية وجود شبكات حماية اجتماعية فعالة في التخفيف من حدة الفقر ومعالجة نقاط الضعف والمعاناة فالبلدان التي تمتلك برامج فعالة في هذا المجال تستخدمها لمواجهة الأزمات، إذ تعد هذه الشبكات جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية الشاملة للحماية الاجتماعية.(البنك الدولي :٢٠١٨:٢٠)

كما تُعد شبكات الأمان الاجتماعي من الأسس الأساسية للعمل الاجتماعي بجميع جوانبه، إذ تساهم في تعزيز الاستقرار والتماسك والتوازن بين مختلف فئات المجتمع تسعى الدول إلى تحقيق هذا الهدف من خلال سن التشريعات والقوانين، وتنفيذ الأعمال الخيرية، وتقديم الخدمات الاجتماعية للفئات المحتاجة والمهمشة كما تعمل على تأهيل هذه الفئات ودمجها في المجتمع، مما يسهم في تحقيق الاستقرار على المستويات الحياتية والأسرية والاجتماعية.(حمود :٢٠٠٥:٨)

إن شبكة الحماية الاجتماعية من أهم المؤسسات في المجتمع ،إذ تلعب دورا حيويا في حماية الفئات الهشة والمحتاجة من الفقر والبطالة والعوز والإهمال الاجتماعي، تعمل برامج الحماية الاجتماعية على تحقيق استثمار مثالي للإمكانات والموارد البشرية المتاحة في المجتمع عن طريق دعم الكفاءات والطاقات بكل ما يحتاجونه من تدريب وأموال، ليصبحوا أكثر إنتاجية وفائدة للمجتمع كما تعمل هذه

البرامج على تلبية احتياجات أفراد المجتمع وحل مشكلاتهم وتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والأمن والسلم الاجتماعي وتهيئة الظروف الملائمة لتطوير القدرات الذاتية للأفراد للدخول إلى سوق العمل والحصول على الفرص المناسبة.(كريم :٢٠١٩:١٧)

وكما تعد الحمايه الاجتماعيه اهم ركائز العمل الاجتماعي بمفهومه المتكامل وابعاده الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه والثقافيه والبيئيه فهو يهدف الى دعم الاستقرار والتماسك الاجتماعي وتحقيق التوازن بين مكونات وفئات المجتمع يتم تحقيق الحمايه الاجتماعيه عبر عدد من العمليات المتعلقه بالاستقرار الحياتي الفردي والاسري آليات الأمان الاجتماعي، وتشمل التأمينات الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، والتأمين التجاري، وشبكات الحماية الاجتماعية، تعتبر هذه الشبكات من الوسائل الحديثة التي ظهرت بعد العولمة، تستخدم شبكات الحماية الاجتماعية للتخفيف من البؤس والفقر الذي أصاب بعض فئات المجتمع بسبب التراجع الاقتصادي والحروب والمديونية وقد اضطرت الحكومات والبنك الدولي إلى تطوير وتمويل هذه الشبكات للحد من الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي أغفلت التبعات الاجتماعية لتنفيذه.(أزبون :٢٠١٧:١٧٠)

ويمكن تلخيص اهمية شبكات الحماية بنقاط هي :(الأمانة المساعدة للمجلس الأعلى واستشراف المستقبل:٢٠١٨:١٤,١٥)

١. اشباع الحاجات الاساسيه لاعضاء المجتمع حيث يؤدي هذه الاشباع الى تماسك العلاقات الاجتماعيه بين افراده.
٢. دعم القيم الايجابيه للمجتمع التي تتضمن الاستقرار الاجتماعي كالقيم الدينيه وقيم التكافل والتاكيد على دور الاسره في ترسيخ هذه القيم.
٣. تحقيق التوازن بين مكونات وفئات المجتمع.
٤. وقايه من المشكلات الاجتماعيه التي تهدد الاستقرار الاجتماعي مثل البطاله والفقر والتهميش الاجتماعي.

٥. تمكين فئات والجماعات المحتاجه من اشباع حاجاتها الاساسيه من خلال اتاحه القروض الانتاجيه وتطوير احوالها التعليميه والتدريبيه وحمايه الفئات الضعيفه منها وذوي الاحتياجات الخاصه.

ولابد من ذكر أن شبكة الحماية الاجتماعية تصنف الى نوعين:

(شبكة الحماية الرسمية) والتي تمولها القطاع العام وتلعب دورًا هامًا في التخفيف من حدة الفقر عن طريق حماية الأسر من تأثيرات الأسواق وتعزيز النمو على المدى الطويل تعمل على إعادة توزيع الموارد لصالح الفئات المحرومة للتخفيف من الآثار السلبية للأزمات والإصلاحات الهيكلية من برامجها التحويلات النقدية التي تقدم المساعدة على شكل نقد للفقراء أو الذين يواجهون خطر الوقوع في الفقر تعتبر هذه التحويلات مصدرًا هامًا من مصادر الدخل لحماية الأسر خلال الصدمات أو الركود الاقتصادي تختلف أهمية هذه التحويلات حسب البلد والظروف التي يعيش فيها الأفراد تكون أكثر فعالية من الدعم العيني لأنها تسمح للمستفيدين بحرية اختيار ما يشترونه، تنقسم هذه التحويلات إلى تحويلات مشروطة التي تهدف إلى بناء برامج للتعليم والتدريب والرعاية الصحية وتنظيم الأسعار ودعمها لحماية الأفراد والبغير مشروطة وهي تقديم مساعدة للفقراء اثناء الصدمات.

(ازبون :٢٠١٨:١٧١)

(الشبكات غير الرسمية) وهي المساعدات في المجتمعات التقليدية تقدمها الأسرة، وكانت تقدم الكثير من الرعاية والمساعدة المطلوبة في حدود معرفتها وقدرتها الاجتماعية والاقتصادية وكان التضامن القبلي والجمعيات الدينية لهما دورهما في تحقيق التضامن الاجتماعي ودعم الأفراد في الأزمات.

(مهدي:٢٠٢٠:٧٥)

تعتبر شبكه الحماية الاجتماعية في العراق شبكه امان رسميه اي انها وضعت وتنفذ من قبل جهة رسميه وهي وزاره العمل والشؤون الاجتماعية كما انها تمول من الميزانية العامة للدولة ولا تعتمد على اي مصدر غير رسمي مثل التبرعات من اي جهة كانت باستثناء بعض المساعدات الفنية التي تقدمها

منظمات دوليه مثل البنك الدولي، كذلك في ان شبكه الحماية الاجتماعية مع كونها رسمية فأنها لم تقدم بديلا لأي شكل من اشكال التضامن الاجتماعي التقليدي الاسري والعشائر والديني، وغيرها فهي اجراء مؤسسي يعزز ذلك التضامن ويدعم اهدافه ولا يلغيها كما انه في الوقت نفسها ليس بديلا لما يمكن ان تقدمه منظمات المجتمع المدني من خدمات وما تمثله من شبكات حماية

ثانيا: أهداف شبكة الحماية الاجتماعية

تسعى برامج الحماية الاجتماعية إلى تحقيق أهداف هامة، من أبرزها تقليل مستويات الفقر والبطالة، إذ تمتد آثار هاتين الظاهرتين لتشمل مشكلات التسول والتشرد والانحراف والجريمة والإدمان، وهي قضايا يصعب السيطرة عليها في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها العديد من الدول النامية لذا، تسعى الحكومات إلى خلق بيئة ملائمة لتوفير فرص عمل لأكبر عدد ممكن من العاطلين، عن طريق برامج مخصصة لهذا الغرض، فضلا عن وضع خطط وسياسات مدروسة لدعم الأسر الفقيرة والمحتاجة ذات الدخل المحدود، والتي تعاني من التهميش والبطالة وسوء توزيع الدخل.

(الامم المتحدة:٢٠٢٠)

يمكن تلخيص أهداف الحماية الاجتماعية في النقاط التالية :(دائرة الدراسات والمؤشرات الاجتماعية ٢٢:)

١. حماية الأفراد من المخاطر الاجتماعية: تهدف الحماية الاجتماعية إلى تأمين جميع أفراد المجتمع ضد المخاطر المختلفة مثل المرض، الوفاة، البطالة، وحوادث العمل مع الإلتزام بتوفير الحد المقبول من مستويات للمعيشة لجميع المواطنين الذي يكفل لهم الحماية من المخاطر .

٢. المساهمة في إعادة توزيع الدخل الوطني: يتم ذلك من خلال اقتطاع جزء من دخل الفئات العاملة وتوزيعه على الفئات غير القادرة على العمل، مثل المتقاعدين أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

٣.مساعدة وتحفيز التنمية الاقتصادية: تسهم الحماية الاجتماعية في الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد، مما يضمن لهم الأمن الاجتماعي والاقتصادي الأساسي الذي يمكنهم من تطوير إمكاناتهم البشرية في العمل، ضمن أسرهم، وفي المجتمع بشكل عام.

٤.تخفيف المخاطر الاجتماعية: تهدف الحماية الاجتماعية إلى توسيع الفرص المتاحة للفئات الفقيرة والمعرضة للخطر.

٥.تعزيز التلازم بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية: تُعتبر الحماية الاجتماعية أحد الركائز الأساسية لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للتنمية.

٦.المساهمة في تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليمية ومياه الشرب والصرف الصحي والتعليم والامن الغذائي والسكن.(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء:٢٠٢٣:١٧)

٧.تعزيز مجتمعات ديناميكية ومتماسكة ومستقرة من خلال زيادة الإنصاف والأمن وتحقيق العدالة الاجتماعية

٨.تحفيز القطاع الأهلي والقطاع الخاص على المشاركة بشكل فعال في عملية التنمية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة للأحصاء:٢٠٢٣:١٧)

وبذلك نلاحظ مما تقدم أن شبكة الحماية الاجتماعية أساسية لضمان حماية حقوق الفرد وتوفير الحماية الاجتماعية للأفراد والأسر المحتاجة، فهي تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، وتعزز العدالة الاجتماعية وتقلل من الفقر والتمييز فضلا عن ذلك، تلعب شبكة الحماية الاجتماعية دوراً هاماً في تعزيز التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتسهم في الحد من الظروف الاقتصادية الضارة التي قد تؤثر سلبًا على حياة الأفراد، وبالتالي فإن تعزيز وتطوير شبكة الحماية الاجتماعية يعتبر من الأولويات الضرورية لضمان استقرار المجتمع ورفاهيته.

ثالثاً: الفئات المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في أوائل عشرينيات القرن الماضي، أولت الحكومات اهتمامًا خاصًا بحماية الفئات الاجتماعية المستضعفة وقد أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٤١، وأصدرت مجموعة من القوانين التي تهدف إلى حماية الأفراد، مع توفير الضمانات اللازمة لهم كما شهد النظام توسعًا في كلا الاتجاهين، الأفقي والعمودي، من خلال زيادة الفئات المشمولة بالحماية الاجتماعية .

الفئات التي شملها قانون شبكة الحماية الاجتماعية هي:

- الاسرة عديمة الدخل او ذات الدخل الواطئ: تستهدف تعليمات الشبكة الأسر التي تعاني من انعدام الدخل أو تلك التي تعيش في ظروف دخل منخفض وقد تم تعريف الأسرة في هذه التعليمات على أنها تتكون من الزوج أو الزوجة أو كليهما، بالإضافة إلى الأولاد إن وُجدوا، أو الأولاد بمفردهم. كما تشمل التعليمات الأفراد الذين يعيشون بشكل مستقل ولا ينتمون إلى أسرة من هذا التصنيف أن الأسرة التي تعاني من انعدام الدخل تعيش في فقر مدقع، بينما الأسر ذات الدخل المنخفض تواجه ظروفًا اقتصادية صعبة.(رشيد:٢٠٠٨:١١٣)
- العاطل عن العمل: العاطل عن العمل كماعرفته الشبكة هو الشخص الذي بلغ الخامسة عشر من عمره ولم يستمر في التعليم، ويجب أن يكون مسجلاً في قاعدة بيانات العاطلين عن العمل في أحد مراكز التشغيل إذا كان الشخص العاطل عن العمل مسؤولاً عن إعالة أسرة تعاني من الفقر أو ذات دخل منخفض، فإنه يُعتبر جزءًا من أسرته ويُشمل بموجب جدول مستوى الدخل وفقًا لعدد أفراد الأسرة. ولا يُمنح الإعانة الاجتماعية بشكل مستقل عن أسرته ،أما إذا كان العاطل لا يعيش مع أسرته ولم يكن معيلًا لها، وكانت أسرته تتلقى الإعانة الاجتماعية، فإنه يُعتبر فردًا ضمن الأسرة ولا تُصرف له إعانة مستقلة. ومع ذلك، يمكنه الاستفادة من برامج أخرى مثل التدريب المهني والاستشارات المهنية بالنسبة للعاطل الذي يعيش بشكل مستقل دون أن يكون جزءًا من أسرة، فإنه يحصل على نسبة (٧٥%) مما يستحقه الفرد الواحد وفقًا لجدول مستوى الدخل، ولا يُعتبر مؤهلاً للحصول على الإعانة الاجتماعية الكاملة.(الكريزي :٢٠٢١:٦٠)

- العاجز: يقصد به حسب تعريف قانون الحماية الاجتماعية كل شخص غير قادر على العمل بصورة دائمية لتأمين معيشته بسبب المرض أوالشيخوخة ويعد بحكم العاجز من بلغ ٦٠ سنة من العمر بالنسبة للرجل و٥٥ سنة بالنسبة للنساء(قانون الحماية الاجتماعية:٩المادة٢)
- ذو الإعاقة والاحتياج الخاص: وهو من يتم تحديده وفقا لأحكام قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٣ بغض النظر عن عمر المستفيد (قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١لسنة ٢٠١٤) وعرفت منظمة العمل الدولية المعوق بأنه:" كل شخص تعاني إمكاناته من نقص فعلي يمنعه من الحصول على عمل مناسب بسبب عاهة جسمية أو عقلية".
- اليتيم القاصر :يعرفه قانون الحماية كل طفل توفي والداه أو توفي والده وتزوجت أمه.(قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١لسنة ٢٠١٤)
- الطالب المتزوج ولغاية الدراسة الاعدادية: الطالب المتزوج الذي يسعى لإكمال دراسته يستحق الدعم من الرعاية الاجتماعية، وذلك تشجيعاً له على تأسيس أسرة قادرة على التنشئة السليمة بالإضافة إلى ذلك، فإن تقديم الرعاية للطالب وتمكينه من مواجهة تحديات الحياة يساعده على التركيز أكثر على دراسته لذا، فإن قانون الحماية الاجتماعية يولي اهتماماً خاصاً بهذا الأمر ويشمل الطلاب المتزوجين حتى مرحلة الدراسة الإعدادية.(عبد الهادي :٢٠٢٣:٢٦)
- المرأة : تواجه الأسر التي تعولها نساء تحديات كبيرة نتيجة لوفاة رب الأسرة أو سجنه أو الطلاق، هذه الظروف تضع عبئًا مضاعفًا على النساء، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، حيث يتعين عليهن تحمل مسؤولية إعالة الأسرة بمفردهن كما أنهن يواجهن صعوبات في الحصول على الدعم والموارد اللازمة، مما يؤثر سلبًا على حياتهن وحياة أسرهن.(خزام :٢٠١٦:١٩٩)
- الارملة: هي كل امرأة يقل سنها عن ٦٣ وتوفي زوجها ولم تتزوج بعد وفاته .
- المطلقة : كل أمرأة يقل عمرها عن ٦٣ سنة طلقت ولم تتزوج مرة أخرى.
- المهجورة : المرأة التي هجرها زوجها التي تم هجرها من قبل زوجها ولديها كتاب من القاضي يثبت ذلك.
- العزباء: المرأة غير المتزوجة التي بلغت ٣٥ من العمر .

- الفتاة البالغة غير المتزوجة : من بلغت الثامنة عشر من العمر وكانت فاقدة الأبوين وليس لها معيل
- زوجة المفقود: في القانون العراقي، تُعد زوجة المفقود هي الزوجة التي يتعذر عليها معرفة مكان زوجها أو مصيره بسبب اختفائه لفترة طويلة دون أن يُعرف إذا كان حيًا أو ميتًاو يُطلق على الزوج الذي اختفى ولم يُعرف مصيره "المفقود"، وتُعتبر زوجته في هذه الحالة في وضع قانوني خاص
- أسرة النزيل او المودع اذا زادت مدة محكوميته عن سنة واحدة واكتسب قرار الحكم الدرجة القطعية ،النزيل هو الشخص البالغ الذي صدر بحقه حكم جزائي يتضمن عقوبة أو تدبير سالب للحرية، ويتم إيداعه في دائرة الإصلاح العراقية لتنفيذ الحكم الصادر بحقه من قبل محكمة مختصة أما المودع، فهو الحدث الذي أتم التاسعة من العمرو لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، والذي صدر بحقه تدبير ويتم إيداعه في دائرة إصلاح الأحداث لتأهيله، إذا قضى الشخص سنة واحدة أو تم إيداعه في إحدى المؤسسات العقابية لتنفيذ حكمه، فإن أسرته ستفقد المعيل ومن المعروف أن أحد أهداف العقوبة هو إصلاح الجاني وتأهيله، ولكن إذا تُركت أسرته بلا معيل، فإن ذلك سيشكل عقوبة إضافية تؤثر عليه شخصياً وعلى أسرته التي لا ذنب لها فيما ارتكبه من جناية أو جنحة لذا، يتوجب توفير الرعاية الاجتماعية لهذه الأسرة في جميع جوانبها.(قانون رعاية الاحداث :١٩٨٣:٧٦)
- الأحداث المحكومين ممن تزيد مدة محكوميتهم عن سنة واحدة واكتسب القرار الدرجة القطعية.
- المستفييدون من دور الدولة الإيوائية: دور الدولة الأيوائية في العراق هي مؤسسات حكومية تهدف إلى توفير الحماية والرعاية لفئات معينة من المجتمع التي تحتاج إلى مساعدة أو حماية اجتماعية وتقدم هذه الدور خدمات إيوائية للمواطنين الذين يواجهون صعوبات في الحصول على مأوى أو الرعاية.

يتبين من ما سبق أن برامج الحماية الاجتماعية ينبغي أن تشمل جميع فئات المجتمع كحق من حقوقهم ومع ذلك، هناك فئات معينة من المواطنين تستحق أولوية قصوى في هذه البرامج وخصوصا شبكة الحماية الاجتماعية.

رابعاً: برامج شبكة الحماية الاجتماعية

برامج الحماية الاجتماعية هي مجموعة من السياسات والمبادرات التي تهدف إلى حماية الأفراد والأسر من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر على قدرتهم على تحقيق مستوى معيشي لائق و تشمل هذه البرامج عادةً دعمًا ماليًا للفقراء والمحتاجين، تأمينات اجتماعية للعاطلين عن العمل، رعاية صحية للأفراد ذوي الدخل المحدود، وبرامج تعليمية وتدريبية لتعزيز الفرص الاقتصادية وتسعى هذه البرامج إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، منها تقليل الفجوات الاقتصادية، تعزيز العدالة الاجتماعية، وتحسين جودة الحياة للأفراد في المجتمعات الهشة كما أنها تلعب دوراً أساسياً في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، من خلال تقديم شبكة حماية تساعد الأفراد على مواجهة الصعوبات المالية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتشمل هذه البرامج :

١: **الضمان الاجتماعي:** وهو مجموعة من التدابير والإعانات النقدية والعينية التي تقدم من أجل الحماية من انعدام الدخل أو عدم كفايته بسبب المرض، الإعاقة، إصابات العمل، البطالة، أوالشيخوخة، عدم الوصول إلى الرعاية الصحية الشاملة، والفقر الشامل والإقصاء الاجتماعي(كاظم :١٥_١٦ :٢٠١٧) ويعرف الضمان الاجتماعي بأنه أحد برامج الحماية الاجتماعية التي تقدم رعاية شاملة للعمال، مما يضمن لهم ظروفًا اقتصادية ملائمة في ظل التحديات الصعبة التي تواجههم في مختلف قطاعات العمل كما يُساعدهم في حالات المرض والعجز وإصابات العمل والأمومة والشيخوخة والوفاة، بالإضافة إلى أي مخاطر تهدد حاضرهم ومستقبلهم لقد زادت اهتمامات الأمم والشعوب بهذا البرنامج الإنساني، وشهدت تطبيقاته تطورًا ملحوظًا وسريعًا على مدى أكثر من قرن.

(مجموعة باحثين :٢٠٢٣:٢٥٤)

٢ : **التأمينات الاجتماعية:** يُعتبر التأمين الاجتماعي من أبرز الأنظمة التي تعالج المخاطر التي قد يواجهها الفرد وأسرته خلال حياته وبعد وفاته و يُعرف التأمين الاجتماعي بأنه "كل تأمين إلزامي تقدمه الدولة بهدف توفير الحماية المالية للفئات الضعيفة في المجتمع عند تعرضهم لمخاطر لا يستطيعون

تحملها، مثل مخاطر المرض، حوادث العمل، العجز، الوفاة المبكرة، البطالة، أو الشيخوخة" كما يُعتبر التأمين الاجتماعي أحد أشكال الحماية الاجتماعية (عبد المحسن :٢٠٢٠:٨٥) أذا هو نظام تفرضه الدولة على الأفراد القادرين على دفع أقساط التأمين لحماية أنفسهم من المخاطر وحالات العوز، مما يتيح لهم الحصول على الإعانات عند الحاجة ويشمل هذا النظام المخاطر التالية:

(سالم :٢٠١٢:١١٤٨)

٣: **المساعدات الاجتماعية:**تشمل المساعدات الاجتماعية الخدمات والإعانات العينية والنقدية التي تقدمها الدولة للمحتاجين، مثل المسنين والعجزة والمرضى والأطفال واليتامى تُقدم هذه المساعدات دون أي مقابل من المستفيدين يتم تقديم الإعانات بناءً على دراسة احتياجات الأفراد الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تحديد نوع المساعدة المطلوبة وفقًا للأنظمة والقوانين المعمول بها تتحمل الدولة مسؤولية تمويل هذه البرامج والإشراف على تنفيذها كما يدعم برنامج المساعدة الاجتماعية في العديد من الدول برامج التأمين الاجتماعي(الدليمي :١٩٩٨:١٧٢)

وتكون على شكل التحويلات النقدية وتمثل نوعًا من المساعدات المالية المقدمة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض أو الذين يواجهون خطر الانزلاق إلى الفقرو تُعتبر هذه التحويلات مصدرًا حيويًا للدخل، إذ تلعب دورًا أساسيًا في حماية الأسر خلال الأزمات أو فترات الركود الاقتصادي، تختلف أهمية هذه التحويلات حسب البلدان والظروف التي يعيش فيها الأفراد وتُعتبر أكثر فعالية من الدعم العيني، لأنها تمنح المستفيدين حرية اختيار احتياجاته وتكون على نوعين:(أزبون:٢٠١٧:١٧١)

١. تحويلات مشروطة: تهدف إلى دعم برامج التعليم والتدريب والرعاية الصحية، بالإضافة إلى تنظيم الأسعار لحماية المستهلكين والمنتجين على سبيل المثال، يمكن تقديم نقود للأسر الفقيرة مقابل التزامهم بإرسال أطفالهم إلى المدارس.

٢. تحويلات غير مشروطة: تُمنح لأي شخص يستوفي المعايير المحددة مسبقًا، دون الحاجة إلى الالتزام بأي شروط معينة.

٤: **الخدمات الاجتماعية:** تشير الخدمات الاجتماعية إلى الأنشطة المنظمة أو الاستراتيجيات الخاصة التي تهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات أوالمجتمعات في تلبية احتياجاتهم وحل مشكلاتهم وهي خدمات موجهة للفقراء وتعنى اساسا وبشكل مباشر برفاهية المواطنين مثل خدمات الرعاية الطبية والتعليم ومعاشات المتقاعدين وتعويضات العاطلين عن العمل (الدليمي :١٩٩٨:٤٤)

ومن هذه الخدمات:

١. التدريب المهني:التدريب هو نشاط تعليمي خاص ومتعمد تقوم به المنظمة بهدف تحسين أداء الأفراد في وظائفهم يتماشى هذا المفهوم مع تعريف علماء النفس الذين يعتبرون التعلم تغيّراً ثابتاً نسبياً في سلوك الفرد نتيجة الخبرة ومع ذلك، يختلف التدريب عن التعليم في كونه يركز على سلوكيات محددة تتعلق بمجال العمل، بينما يهدف التعليم إلى تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات العامة التي تعزز قدراتهم بشكل عام.

يُعتبر التدريب أحد الأساليب الأكثر شيوعاً المستخدمة في المنظمات، حيث تسعى هذه الأخيرة من خلاله إلى إطلاع العاملين على مواضيع متنوعة مثل العمل الجماعي، التنوع، الذكاء، إدارة الجودة، ومهارات الاتصال والإدارة التشاركية تهدف برامج التدريب إلى تمكين الأفراد من اكتساب المهارات والمعرفة اللازمة لتحقيق أداء أفضل في بيئة العمل. (إيليا:٢٠١٤:٤٠)

٢. القروض الميسرة: يمكن تعريف القروض الميسرة بأنها نوع من الدعم المالي يهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد، بما في ذلك العاطلين والباحثين عن عمل، لتمكينهم من الحصول على فرص عمل تتناسب مع رغباتهم ومؤهلاتهم، بدلاً من الاعتماد على الوظائف العامة التي توفرها الدولة.

(علي:٢٧_٢٨ :٢٠١٩)

مماسبق ترى الباحثة ان برنامج الحماية الاجتماعية هي وسيلة مهمة للتخفيف عن مشاكل البطالة والفقر وتمكين الفئات الهشة للتكيف مع الحياة ومساعدتهم في توفير الحاجات الضرورية للعيش.

المبحث الثالث: تحديات المساءلة المجتمعية

تعتبر المساءلة المجتمعية من الأسس الجوهرية لضمان فعالية برامج الحماية الاجتماعية، حيث تسهم في تعزيز الشفافية والعدالة في توزيع المساعدات الإغاثية والمالية للأسر الفقيرة والمحرومة ومع ذلك، يواجه تطبيق المساءلة المجتمعية في برامج شبكة الحماية الاجتماعية في العديد من الدول، بما في ذلك العراق، مجموعة من التحديات الكبيرة التي تؤثر سلبًا على قدرة هذه البرامج على تحقيق أهدافها.

من بين أبرز هذه التحديات، نجد الفساد الإداري الذي يعرقل الوصول إلى المستفيدين الحقيقيين ويزيد من تعقيد عملية توزيع الإعانات بالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات القانونية وضعف التشريعات المتعلقة بحقوق المستفيدين والآليات المتبعة لتقديم الشكاوى، تعوق تطبيق المساءلة بشكل فعال و التحديات الثقافية أيضًا تلعب دورًا مهمًا، حيث أن ضعف الوعي المجتمعي قد يمنع الكثير من الأفراد من التفاعل بشكل فعال مع هذه البرامج أو من تقديم الشكاوى والاعتراضات.

علاوة على ذلك، توجد تحديات مرتبطة بـ الوصول إلى المعلومات، حيث يعاني الكثير من المواطنين من صعوبة الحصول على المعلومات الكافية حول كيفية التقديم للحصول على المساعدات أو متابعة سير العملية وتعتبر هذه التحديات من أبرز العوائق التي يجب معالجتها من أجل تحسين فعالية المساءلة المجتمعية إن معالجة هذه التحديات يتطلب إصلاحات شاملة في البنية المؤسسية والقانونية، بالإضافة إلى زيادة المشاركة المجتمعية وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، بما يضمن تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية.

١. الفساد الأداري والمالي: يعتبر الفسادالأداري والمالي هو الاستغلال والإساءة في استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية، ويتخذ الفساد أشكالا متعددة منها الرشوة، والانحراف عن المعايير، يجب محاربة الفساد بجميع أشكاله وأنواعه، وضمان توزيع الإعانات الاجتماعية بشكل عادل ومنصف

دون تمييز بين الأشخاص بناءً على الولاءات والمحسوبية لذ يجب تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع المؤسسات الحكومية لضمان عدم تحول الفساد إلى فساد جماعي يؤثر سلبًاً على المجتمع بأسره . (Cousins, A. and Hansnajpaul:52:1979)

٢. المتابعة والإشراف: الجانب العملي في برنامج الحماية الاجتماعية يظهر في مشكلة متابعة صرف رواتب المستحقين تتضمن المتابعة الإشراف على تنفيذ العمل خلال الفترات الزمنية المحددة وتحديد الإيجابيات والسلبيات في الخطة وتحديد أسباب الكفاءة والفشل في التنفيذ ومدى تحقيق الأهداف المخططة والأسباب وراء ذلك و في بغداد تم اكتشاف وجود ١٥٤ قرار تشخيص عوق مزور في قسم الرعاية الاجتماعية في الكرخ، حيث قامت اللجان الفرعية بتلقي تأييدات صحة الصدور مباشرة من المواطنين بدلاً من الاعتماد على البريد السري للدائرة وتبين عدم وجود إجراءات للعديد من المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية في بغداد منذ عام ٢٠٠٦، على الرغم من استمرارهم في استلام الإعانات كما لم يتم التحقق من تقارير الدائرة بشأن ذلك وبلغ إجمالي المبالغ المصروفة خلال عام ٢٠٠٩ من قبل دائرة الرعاية الاجتماعية في بغداد مبلغ ١٤٢٥٢٣ مليون دينار، حيث تبين أن هذه المبالغ تمثل رواتب الأسر المستفيدة من الأعانات وللأشهر (كانون الثاني، شباط، آذار) من عام ٢٠٠٩، بلغ مجموع مبالغ قوائم رواتب المستحقين لأعانات الشبكة للدفعات الثانية والثالثة والرابعة لسنة ٢٠٠٩ مبلغ ٤٩٣٢٧٠ مليون دينار.(مجيد :٢٠٢٣)

٣. ضعف المشاركة المجتمعية: تتطلب المساءلة بشكل أساسي إشراكاً واسعاً للمواطنين والمواطنات وتفاعلاً فعالاً معهم من أجل تحقيق المصلحة العامة يجب على صانعي القرار الابتعاد عن التصرفات الأحادية التي تفتقر إلى ردود فعل المواطنين، كونهم المستفيدين من الخدمات، والعمل على وضع خطط واستراتيجيات مشتركة تستجيب بشكل أفضل لاحتياجاتهم، مع استمرار المشاركة في عمليات التنفيذ والتقييم ولا يكفي مجرد الحديث عن إشراك المواطنين، بل يجب أن نوجه اهتمامنا نحو الفئات الهشة والمحرومة التي تُهمش وتُقصى، سواء عن وعي أو غير وعي، من الشأن المحلي، وخاصة

فئات النساء والشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، يهدف هذا الإشراك الواسع إلى تسليط الضوء على مشكلات هذه الفئات وإدراجها ضمن مبادرات مجتمعية هادفة لوضع سياسات عمومية تتناسب مع خصوصياتهم.(دليل المساءلة الاجتماعية على المستوى المحلي:١٤)

٤. تحديات تقنية في إدارة البيانات تواجه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية صعوبة في إدارة البيانات المتعلقة بالمستفيدين، إذ أن النظام الإلكتروني المستخدم قديم ولا يتسم بالشفافية، مما يساهم في عدم تحديث البيانات بشكل دوري أو عدم التأكد من دقة المعلومات المتعلقة بالحالات المستحقةغياب قواعد بيانات موحدة بين الجهات المختلفة يزيد (البنك الدولي:٢٠٢١)

٥. التحديات القانونية والتنظيمية : من أبرز التحديات التي تواجه تطبيق برنامج إعانات الفقراء هي القوانين والتنظيمات الغير واضحة المتعلقة بشروط الأهلية والتسجيل القوانين الحالية تحتاج إلى تحديث لتواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في العراقو هذا القصور القانوني يزيد من فرص الاستغلال والفساد، حيث يتم التلاعب في تطبيق الشروط لتشمل غير المستحقين.

(منظمة الشفافية الدولية :٢٠٢١)

مما تقدم نرى لا بد من تبني استراتيجية شاملة تقوم على تعزيز الشفافية والمساءلة المجتمعية، من خلال استخدام أدوات رقمية مثل المنصات الإلكترونية لتسجيل الشكاوى ومتابعتها كما ينبغي زيادة تدريب موظفي الوزارة على القيم الأخلاقية والمهنية، وإعادة هيكلة القوانين والتنظيمات بما يضمن تطبيق معايير العدل في توزيع الإعانات وأيضًا القيام بدراسة حالة مستمرة للمستفيدين من الاعانة والالتزام بتطبيق قانون الحماية والفئات المشمولة بالقانون، يجب تقوية دور المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان في تعزيز الرقابة الاجتماعية والتفاعل مع المواطنين، لتوفير بيئة قادرة على تقديم خدمات اجتماعية فعالة وشفافة إذ إن استعادة الثقة بين المواطن والحكومة وتطبيق آليات المساءلة المجتمعية بصورة عادلة يتطلب إرادة سياسية جادة، وتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية المعنية.

المبحث الرابع : الإجراءات الميدانية وتحليل البيانات الدراسة الميدانية

اولاً: الإجراءات الميدانية

تحديد نوع العينة

العينة هي جزء أو شريحة من المجتمع تتضمن خصائص المجتمع الاصلي الذي نرغب في التعرف على خصائصه ويجب ان تكون تلك العينة ممثلة لجمع مفردات هذا المجتمع تمثيلا صحيحا"

وقد اعتمدنا العينة القصديةاو العمدية في دراستنا لانها تتيح للباحث الالتقاء بمن هو موجود في مجتمع البحث وقت اجراء المقابلة لملىء الاستمارة الاستبيانية ولاننا اردنا معرفة الصعوبات التي تواجهم فقد تطلب دلك اختيار العينة المناسبة والذي يمكنهم الاجابة على الاسئلة المطروحة في الاستمارة الاستبيانية.

منهج الدراسة

استعملت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة للإحاطة بالموضوعية وبشكل واسع ودقيق من جهه ولجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها من جهة اخرى، فضلاً عن إن مجتمع الدراسة كبير ويصعب حصره ميدانياً لذلك فأن استعمال المسح الاجتماعي بطريقة العينة يوفر امكانيات مادية وبشرية التي تمكن الباحثة من اختيار العينة من مجتمع الدراسة

مجالات الدراسة

يجب على الباحث ان يحدد مجالات دراسته الميدانية وتتمثل هذه المجالات في ثلاث جوانب رئيسة وفي ما يلي توضيح لمجالات دراستنا:

١-**المجال البشري:** يقصد به تحديد مجتمع الدراسة او مجموعة التي ستجري عليها دراستنا وقد تكون المجال البشري من موظفين هيئة الحماية الاجتماعية من الذكور والاناث في مدينة بغداد وبلغت عينة الدراسة من (٢٦٠) مبحوث من موظفي هيئة الحماية الاجتماعية دائرة الرجل وهيئة الحماية الاجتماعية دائرة المرأة.

٢-**المجال المكاني:** وهي المنطقة الجغرافية التي جرى فيها اجراء الدراسة الميدانية، وتمثلت المنطقة الجغرافية لدراستنا الحالية أبرز أماكن دوائر شبكه الحماية الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في منطقتي الكرخ والرصافة في مدينة بغداد و التي بلغت عدد هذه الدوائر (٦) دوائر في

مدينة بغداد و هي (دائرة الحماية الاجتماعية للرجال/ قسم الكرخ، دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة/ قسم الكرخ، دائرة الحماية الاجتماعية للرجال/ قسم الرصافة، دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة /قسم الرصافة، دائرة الحماية الاجتماعية للرجال/ الصدر ، دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة/الصدر)

٣-**المجال الزماني:** وتقصد به المدة الزمنية التي استغرقت في جمع البيانات واعداد الدراسة وقد امتدت الدراسة في جانبها النظري.

ثانياً: تحليل البيانات الدراسة الميدانية

١. توزيع العينة بحسب متغير الجنس

يتألف الجنس البشري من الذكور والإناث، وهذا التنوع يؤثر على إجابات المشاركين في الدراسة الذين يمثلون مجتمع البحث الحالي المتكون من (٢٦٠) مبحوث وتبين اثناء الدراسة الميدانية ان اغلب افراد العينة هم من الاناث وبنسبة ٦٥% من الاناث.

جدول(١) يوضح توزيع العنة بحسب متغير العمر

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	٩١	%٣٥
أنثى	١٦٩	%٦٥
المجموع	٢٦٠	%١٠٠

يتبين من الجدول اعلاه أن مجموع افراد العينة من الاناث بلغ (١٦٩) وبنسبة (٦٥%) وتليها الذكور إذ بلغ (٩١) مبحوث وبنسبة (٣٥%)

نستنتج من ذلك ان نسبة الاناث أعلى من نسبة الذكور ذلك لأن أغلب الذكور يعملون في البحث الميداني وغير متواجدين بشكل دائم في مكاتبهم أو دوائرهم، فإن ذلك يفسر انخفاض تمثيلهم في العينة مقارنة بالإناث قد يكون أرتفاع نسبة الإناث في تخصصات دراسية متعلقة بالخدمة الاجتماعية والإنساني قد ينعكس على فرصهن في التوظيف داخل الوزارة لأن النساء يكن أكثر توجهًا لاختيار تخصصات ذات صلة بمهام الوزارة، مثل الإرشاد النفسي أو الرعاية الاجتماعية.

٢. توزيع العينة بحسب متغير الحالة الاجتماعية

تعتبر الحالة الاجتماعية من المتغيرات الأساسية المستخدمة في الدراسات الاجتماعية، إذ تعكس الوضع الاجتماعي الذي يشغله الفرد في المجتمع، بالإضافة إلى الحقوق والواجبات التي يتطلبها هذا المجتمع.

جدول (٢) يوضح توزيع العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
اعزب	٦٣	٢٤.٢
متزوج	١٨٢	٧٠
مطلق	٩	٣.٥
ارمل	٤	١.٥
منفصل	٢	٨٠
المجموع	٢٦٠	%١٠٠

بينت نتائج تحليل البيانات في الجدول الذي يوضح افراد العينة أن حالة (المتزوج) حصلت اعلى نسبة بواقع (١٨٢) وبنسبة (٧٠%) وتليها حالة (اعزب) بواقع (٦٣) وبنسبة (٢٤.٢%)، وثم جائت حالة (مطلق) بواقع (٩) وبنسبة (٣.٥%)، وبعدها حالة (أرمل) بواقع (٤) وبنسبة (١.٥%)،وأخيراً تأتي حالة(منفصل) بواقع (٢) وبنسبة (٠.٨%)

نستنتج من النتائج اعلاه أن أغلب المبحوثين هم متزوجين بنسبة (٦٣%)

٣. توزيع العينة حسب متغيير التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي من المتغيرات المهمة التي يتم قياسها في الدراسات الاجتماعية يمكن أن يكون له فوائد كبيرة للمؤسسات، خاصة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فهم توزيع الفئات الدراسية يمكن أن يساعد في تطوير سياسات وبرامج موجهة لتحسين جودة الحياة ورفع مستوى الوعي والتعليم بين الفئات المختلفة.

جدول (٣) يوضح توزيع العينة حسب متغير التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة
ابتدائية	7	2.7
متوسطة	7	2.7
اعدادية	17	6.5
دبلوم	21	8.1
بكلوريوس	182	70
عليا	26	10
المجموع	٢٦٠	%100

تشير نتائج الجدول اعلاه ان الحاصلين على شهادة البكالوريوس قد حصلوا على اعلى نسبة بواقع (١٨٢) وبنسبة (٧٠%) ، وتليها ذو التحصيل الدراسي الدراسات العليا بواقع (٢٦) وبنسبة (١٠%) ، ويأتي بعدها ذوي التحصيل الدراسي الدبلوم بواقع (٢١) وبنسبة بلغت(٨.١%)، وجاء التحصيل الدراسي شهادة الاعدادية رابعا وبواقع (١٧) وبنسبة (٦.٥%) ، واخيرا جاء ذوي التحصيل الدراسي المتوسطة والابتدائية بنسبة متساوية وبواقع (٧) وبنسبة (٢.٧%)

نستنتج من المعلومات اعلاه ان اغلب أفراد العينة هم من حملة شهادة البكالوريوس، إذ يبلغ عددهم (١٨٢) موظفًا بنسبة (٧٠%) أن الأغلبية العظمى من موظفي شبكة الحماية الاجتماعية يمتلكون مستوى تعليمي عالي (بكالوريوس أو أعلى)، مما يعزز من قدرة الشبكة على تقديم خدمات ذات جودة عالية، الفئات الأقل تعليمًا قد تضيف كذلك قيمة من خلال الخبرات العملية والتخصصات المختلفة ومن المهم للمؤسسة أن تستفيد من هذا التنوع في التعليم لتحقيق أقصى استفادة من مهارات وكفاءات جميع الموظفين

٤. توزيع العينة بحسب متغير المنصب الوظفي

المنصب الوظيفي أحد أهم المتغيرات في الدراسات الاجتماعية،و يعد المنصب الوظيفي مؤشراً على مستوى المسؤولية والصلاحيات والخبرات التي يمتلكها الفرد في مجال عمله. كذلك يعكس المنصب

الوظيفي الوضع المهني والتطور الوظيفي للشخص، مما يجعله متغيراً حيوياً في فهم سلوكيات الأفراد وآرائهم ومواقفهم.

جدول (٤) يوضح توزيع العينة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة
رئيس شعبة	26	10
مدير قسم	7	2.7
اداري	77	29.6
باحث اجتماعي	150	57.7
المجموع	٢٦٠	%100

يتبين من الجدول (٤) الذي يوضح المنصب الوظيفي فقد جاءت اغلب افراد العينة هم من فئة الباحثين الاجتماعيين وبواقع اعلى نسبة إذ بلغ (١٥٠) وبنسبة (٥٧.٧%) ،بينما جاء منصب الإداري بواقع (٧٧) و بنسبة (٢٩.٦%) ، وأتى بعدها ننصب مسؤول شعبة بواقع (١٠%)، واخيراً حصل المنصب الوظيفي مدير قسم على(٧) وبنسبة (٢.٧%)

تشير نتائج الدراسة ان اغلب المبحوثين هم من الباحثين الاجتماعيين هذه الفئة تشكل النسبة الأكبر من العينة، حيث يبلغ عددهم (١٥٠) موظفًا بنسبة (٥٧.٧%). هذه النسبة العالية تعكس أهمية دور الباحثين الاجتماعيين في شبكة الحماية الاجتماعية، ودورهم المحوري في تحقيق أهداف الشبكة ، الإداريون يلعبون دوراً مهماً في تنظيم وإدارة العمليات اليومية، وضمان سير العمل مسؤولي الشعب يتولون مسؤولية الإشراف و التوجيهً للباحثين الاجتماعيين والإداريين بينما مدراء الاقسام يتولون ادارة القسم واتخاذ القرارات المهمة لضمان تحقيق أهداف الشبكة توزيع المناصب الوظيفية هذا توازناً بين الأدوار المختلفة في شبكة الحماية الاجتماعية، مع التركيز الكبير على الباحثين الاجتماعيين الذين يمثلون النسبة الأكبر.

٥. ان برامج الحماية الاجتماعية يسهم في التخفيف من الفقر

جدول (٥) يوضح مساهمة برامج شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من الفقر

ان برامج الحماية الاجتماعية تسهم في التخفيف من الفقر	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	٤٨	١٨.٥
كلا	٦٤	٢٤.٦
الى حد ما	١٤٨	٥٦.٩
المجموع	٢٦٠	١٠٠

تبين من الجدول اعلاه ان اغلب افراد العينة اجابوا ب (الى حد ما) ان برامج شبكة الحماية الاجتماعية يسهم في التخفيف من الفقر إذ بلغ عددهم (١٤٨) وبنسبة (٥٦.٩) وهي اعلى نسبة من الذين اجابو كلا اذبلغ عددهم (٦٤) وبنسبة (٢٤.٦%) اما الذين اجابوا ب (نعم) اذ بلغ العدد (٤٨) وبنسبة (١٨.٥%)

نستنتج من البينات اعلاه أن الغالبية العظمى من أفراد العينة أجابوا بـ"إلى حد ما"، مما يشير إلى أن هناك إدراكًا عامًّا بأن برامج شبكة الحماية الاجتماعية قد تسهم في التخفيف من الفقر، ولكن هذا الإسهام ليس ملموسًا أو كافيًا بشكل كامل إذ أن الاعانة الاجتماعية قد تساعد في تقليل الفقر ولكنها غير كافٍ ليكون الحل الوحيد ربما يحتاج إلى زيادات أو تحسينات في آلية توزيعه أو استهدافه للفئات الأكثر احتياجًا قد يكون هناك عوامل أخرى تلعب دورًا في الحد من الفقر، مثل فرص العمل، الخدمات الاجتماعية، أو تكاليف المعيشة.

٦. أبرز البرامج التي تقدمها شبكة الحماية الاجتماعية

جدول (٦) يوضح أبرز البرامج التي تقدمها شبكة الحماية الاجتماعية

البرامج التي تقدمها شبكة الحماية الاجتماعية	**العدد**	**النسبة**	**المرتبة**
قروض ميسرة	١٧٩	٢٥.٢٨	١
خدمات صحية	١٢٨	٢٠.٢٢	٤
دعم التعليم	١٦٢	٢٥.٥٩	٣

برامج تدريب مهني	١٦٤	٢٥.٩١	٢
المجموع	٢٦٠	%١٠٠	

تشير نتائج جدول (٦) الى أن (١٧٩) مبحوثا وبنسبة (٢٥.٢٨%) اكدو ان ابرز البرامج التي تقدمها شبكة الحماية الاجتماعية هي قروض ميسرة وجائت بالمرتبة الاولى ،أما الذين اكدو ان أبرز البرامج التي تقدمها الشبكة هي برامج تدريب مهني بواقع (١٦٤) وبنسبة (٢٥.٩١%) وجاء بالمرتبة الثانية ، إما الذبن اجابو ان ابرز البرامج التي تقدمه شبكة الحماية هي دعم التعليم هم (١٦٢) وبنسبة (٢٥.٥٩%) جاء بالمرتبة الثالثة ، واخيرا اجاب (١٢٨) وبنسبة (٢٠.٢٢%) خدمات صحية

نستدل من نتائج الدراسة الميدانية إلى أن شبكة الحماية الاجتماعية تقدم مجموعة متنوعة من البرامج التي تهدف إلى دعم الأفراد، ولكن هناك تفاوتًا في مدى أهمية هذه البرامج من وجهة نظر المبحوثين إذ احتلال القروض الميسرة المرتبة الأولى يشير إلى أن الأفراد يرون التمويل كعامل أساسي في تحسين أوضاعهم الاقتصادية، سواء من خلال بدء مشاريع صغيرة أو مواجهة الأعباء المالية هذا يعكس أهمية توفير مصادر تمويل مرنة للفئات المحتاجة، وربما يشير إلى نقص فرص العمل أو الحاجة إلى دعم أكبر في مجالات ريادة الأعمال بينما احتل برامج التدريب المهني في المرتبة الثاني و ارتفاع نسبة المهتمين بالتدريب المهني يدل على وعي الأفراد بأهمية اكتساب المهارات اللازمة للدخول إلى سوق العمل أو تحسين فرصهم المهنية هذا يشير إلى ضرورة تعزيز جودة البرامج التدريبية وربطها باحتياجات سوق العمل لضمان تحقيق نتائج فعالةكما أن الاهتمام الكبير بدعم التعليم يعكس إدراك الأفراد لأهمية التعليم في تحسين المستقبل المهني والاجتماعي ورغم أهمية الخدمات الصحية، إلا أنها جاءت في المرتبة الأخيرة، ما قد يعني أن الأفراد إما لا يعتبرونها أولوية قصوى مقارنة بالجوانب الاقتصادية، أو أن هناك مصادر أخرى للرعاية الصحية تغطي احتياجاتهم بشكل كافٍ تعكس هذه البيانات أن الأولوية الكبرى للمستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية تتعلق بالجوانب المالية والاقتصادية، في حين أن التعليم والخدمات الصحية لا تزال مهمة لكنها تأتي بعد ذلك في

ترتيب الأولويات لذا، فإن تطوير البرامج يجب أن يركز على تمكين الأفراد اقتصاديًا مع تحسين الخدمات الأخرى بشكل متوازن.

٧. استدامة تمويل برنامج شبكة الحماية الاجتماعية بالموارد

جدول (٧) يوضح استدامة تمويل شبكة الحماية الاجتماعية بالموارد

استدامة تمويل برنامج شبكة الحماية الاجتماعية بالموارد	العدد	النسبة
نعم	٨٦	٣٣.١
الى حد ما	١٢٧	٤٨.٨
لا	٤٧	١٨.١
المجموع	٢٦٠	%١٠٠

أغلب المبحوثين أشاروا إلى أن برامج شبكة الحماية الاجتماعية تعاني إلى حد ما من استدامة التمويل هذا يعكس تحديًا فعليًا في توفير الموارد المالية الكافية بشكل مستمر يمكن أن يكون السبب في ذلك هو الاعتماد الكبير على الموازنة العامة التي قد تتأثر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية النسبة التي أجابت بـ"نعم" تعزز الرأي الأول ،لذا يجب العمل على تحسين التنسيق بين الجهات الحكومية لضمان تدفق مستدام للموارد والبحث عن بدائل تمويل جديدة مثل الشراكات مع القطاع الخاص وتعزيز الشفافية والمساءلة لضمان وصول الموارد إلى المستحقين الفعليين.

٨. أخذ رواتب الرعاية الاجتماعية لفئات غير المستحقة يؤدي إلى ظلم الفئات المستحقة وهدر الأموال

جدول (٨) يوضح أخذ رواتب الرعاية الاجتماعية لفئات غير المستحقة يؤدي إلى ظلم الفئات المستحقة وهدر الأموال

أخذ رواتب الرعاية الاجتماعية لفئات غير المستحقة يؤدي إلى ظلم الفئات المستحقة وهدر الأموال	العدد	النسبة %
نعم	٢٠٤	%٧٨.٥
الى حد ما	٤٩	%١٨.٨
لا	٧	%٢.٧
المجموع	٢٦٠	%١٠٠

٩. التحديات التي تواجه تطبيق برنامج شبكة الحماية الاجتماعية .

جدول (٩) يوضح التحديات التي تواجه تطبيق برنامج شبكه الحماية الإجتماعية

التحديات التي تواجه تطبيق برنامج شبكة الحماية الاجتماعية	العدد	النسبة %	الرتب التسلسلي
الفساد الأداري والمالي	١٩٥	25.42	١
ضعف الاصلاح الاداري	٨٤	10.95	٥
ضعف آليات المساءلة	٨٧	11.34	٤
سوء استخدام الموارد المالية	٧٦	9.91	٦
الولاءات الفرعية	١١١	14.47	٣
غياب التخطيط	١١٦	15.12	٢
ضعف التمويل	٧٢	9.39	٧
كل مما سبق	٢٦	3.39	٨
المجموع	٧٦٧	100%	

يشير نتائج الدراسة الميدانية أن (١٩٥) وبنسبة (٢٥.٤٢%) اكدوا ان التحديات التي توجه تطبيق برنامج شبكة الحماية الاجتماعية هو الفساد الاداري والمالي وجائت بلمرتبة الاولى بينما الذين اكدوا ان من التحديات هو غياب التخطيط بواقع (١١٦) وبنسبة (١٥.١٢%) وجائت بالمرتبة الثانية ،في حين أكد (١١١) وبنسبة (١٤.٤٧) على الولاءات الفرعية وجاءت بالمرتبة الثالثة ،كما أجاب (٨٧) وبنسبة (١١.٣٤%) أن هناك ضعف في آليات المساءلة وجاءت بالمرتبة الرابعة ، كما اجاب (٨٤)وبنسبة (١٠.٩٥%) بإن هناك ضعف في الاصلاح الاداري وجاءت بالمرتبة الخامسة ، وأن (٧٦)وبنسبة (٩.٩١%) من التحديات هي سوء استخدام الموارد وجاءت بالمرتبة السادسة ،والذين اكدوا على ضعف التمويل بلغ عددهم (٧٢) وبنسبة (٩.٣٩%) وجاءت بالمرتبة السابعة ، واخيرا

اجاب (٢٦) وبنسبة (٣.٣٩%) ان كل مماسبق من هذه التحديات هي التي تواجه تطبيق برنامج شبكة الحماية الاجتماعية وجاءت بالمرتبة الثامنة.

تُشير نتائج الدراسة الميدانية أن الفساد الإداري والمالي هي من أهم االتحديات التي تواجه تطبيق برنامج شبكة الحماية الاجتماعية وجاءت بالرتبة الأولى مما يعكس أنه التحدي الأكبر الذي يؤثر سلبًا على كفاءة تطبيق البرنامج ،يشير ذلك إلى وجود خلل في النزاهة والشفافية داخل المؤسسات المسؤولة، ما قد يؤدي إلى إهدار الموارد ويؤدي الفساد إلى إهدار الأموال المخصصة للبرنامج من خلال تحويلها إلى منافع شخصية أو غير مشروعة و تتقلص الموارد المتاحة لمستحقي الحماية الاجتماعية، مما يؤدي إلى قصور في تقديم الخدمات للفئات الأكثر احتياجًا .

١٠. المقترحات التي تسهم في تحسين دقة الأستهداف للمشمولين في شبكة الحماية الاجتماعية

جدول (١٠) يوضح المقترحات التي تسهم في تحسين دقة الأستهداف للمشمولين في شبكة الحماية الاجتماعية

المقترحات التي تسهم في تحسين دقة الأستهداف للمشمولين في شبكة الحماية الاجتماعية	العدد	النسبة %	الرتبة
الغاء الشمول الورقي	١٩٥	٢٢.٠٣	١
زيادة مقدار الأعانة المقدمة	١١١	١٢.٥٤	٤
الاعتماد على الباحث في تحديد من هم دون مستوى خط الفقر	٧٢	٨.١٤	٦
دراسة حالة للمستفيد	١٨٥	٢٠.٩	٢
ألغاء البحث الاجتماعي لذوي الأعاقة والاحتياج الخاص ، العجزة	٨٠	٩.٠٤	٥
تطبيق قانون الحماية (١١) لسنة (٢٠١٤) في الشمول	١١٦	١٣.١٢	٣
التنسيق بين الباحث ومختار المحلة لمعرفة الحالة المعيشية للمقدم على الأعانة	٥٥	٦.٢	٨
المساءلة القانونية للمتجاوزين على الأعانة	٧١	٨.٠٢	٧
المجموع	٨٨٥	%١٠٠	

تشير نتائج الجدول أن أهم المقترحات التي تسهم في تحسين دقة الاستهداف للمشمولين في شبكة الحماية الاجتماعية هي الغاء الشمول الورقي والاعتماد على التقديم الالكتروني بواقع (١٩٥) مبحوثا وبنسبة (٢٢.٠٣%) وجاءت بالرتبة الاولى ،تليها عمل دراسة حالة للمستفيد بواقع (١٨٥) وبنسبة

(٢٠.٩%) وجاءت بالرتبة الثانية، كما جاء تطبيق قانون الحماية الاجتماعية رقم (١١) لسنة (٢٠١٤) بواقع (١١٦) وبنسبة (١٣.١٢%) وبالرتبة الثالثة ، فيما جاء مقترح زيادة مقدار الأعانة الاجتماعية المقدمة بواقع (١١١) وبنسبة (١٢.٥٤%) بالرتبة الرابعة ، فيما أكد (٨٠) مبحوثا وبنسبة (٩.٠٤%) على مقترح الغاء البحث الاجتماعي لذوي الاعاقة والاحتياج الخاص والعجزة والايتام وجاءت بالرتبة الخامسة، أما الذين أجابوا على الاعتماد على الباحث في تحديد من هم دون مستوى خط الفقر بواقع (٧٢) وبنسبة (٨.١٤%) وجاءت بالرتبة السادسة ،في حين اكد (٧١) وبنسبة (٨.٠٢%) على المساءلة القانونية للمتجاوزين على الأعانة الاجتماعية وجاءت يالرتبة السابعة ، وأخيرا من أهم المقترحات لتحسين دقة الاستهداف هي التنسيق بين الباحث ومختار المحلة إذ أجاب (٥٥) مبحوث وبنسبة (٦.٢%) وجاءت بالرتبة الثامنة.

نستدل من نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة كبيرة من المبحوثين ترى أن الرقمنة والإجراءات الإلكترونية تعزز الشفافية وتقلل من التدخلات الشخصية والفساد الإداريو الاعتماد على التقديم الإلكتروني من شأنه تقليص فرص التلاعب وتحقيق عدالة في الوصول إلى الخدمات، لا سيما في ظل التوسع باستخدام التكنولوجيا والتقييم الفردي للمستفيدين، والذي يعد أكثر دقة من الاعتماد فقط على البيانات الورقية أو المؤشرات العامة دراسة الحالة تتيح فهماً أعمق لظروف المستفيد الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي تساعد في توجيه الموارد للفئات الأكثر احتياجاً.

نتائج الدراسة

١. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن أغلب افراد العينة هن الأناث بواقع (١٦٩) وبنسبة (٦٥%)

٢. تشيرنتائج الدراسة الميدانية ان أغلب افراد العينة تتراوح أعمارهم بين (٣٢_٤١) وبواقع (١٠٧) وبنسبة (٤١.٢%) .

٣. تبين الحالة الاجتماعية لأغلب أفراد العينة هي (المتزوج) إذحصلت أعلى نسبة بواقع (١٨٢) وبنسبة (٧٠%) .

٤. تبين نتائج الدراسة الميدانية إن الحاصلين على شهادة البكالوريوس قد حصلو أعلى نسبة فقد بلغ عددهم (١٨٢) وبنسبة (٧٠%) .

٥. تبين نتائج الدراسة أن أغلب أفراد العينة هم الباحثين الاجتماعيين وبلغ عددهم (١٥٠) وبنسبة(٥٧.٧%)

٦. تبين ان اغلب افراد العينة اكدو أن برامج الحماية الاجتماعية تسهم في التخفيف من الفقر بواقع (١٤٨) وبنسبة (٥٦.٩%)

٧. من نتائج الدراسه تبين أن أغلب أفراد العينة أكدوا ان ابرز البرامج التي تقدمها شبكة الحماية الإجتماعية هي قروض ميسرة وبواقع(١٧٩) وبنسبة (٣٥.٢٨%) وجاءت بالرتبة الأولى

٨. تشير نتائج الدراسه الميدانيه أن أغلب أفراد العينة أكدوا وبواقع(١٢٧) وبنسبة(٤٨.٨%) استدامة تمويل برنامج شبكة الحماية الاجتماعية

٩. تبين من نتائج الدراسه الميدانيه أن أغلب أفراد العينة أكدوا ان اخذ رواتب الرعاية الاجتماعية لفئات غير المستحقة يؤدي إلى ظلم الفئات المستحقة وبواقع(٢٠٤) وبنسبة(٧٨.٥%) .

١٠.أظهرت نتائج الدراسه الميدانيه أن أغلب أفراد العينة أكدوا ان الفساد الأداري والمالي هي من أهم التحديات التي تواجه تطبيق برنامج شبكه الحماية الإجتماعية وبواقع(١٩٥) وبنسبة(٢٥.٤٢%) وجاءت بالرتبة الأولى.

١١.تشير نتائج الدراسة الميدانية ان أهم المقترحات لتحسين دقة الاستهداف هي الغاء الشمول الورقي والاعتماد على التقديم الالكتروني بواقع (١٩٥) وبنسبة (٢٢.٠٣%) .

التوصيات

١. تطوير قاعدة بيانات إلكترونية موحدة ومحدثة تضم معلومات دقيقة عن المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، على أن تكون متاحة للرقابة المؤسسية والمجتمعية بشكل يحقق الشفافية ويحافظ على سرية البيانات الحساسة.

٢. استحداث آلية شكاوى فعالة ومتعددة القنوات تشمل بوابة إلكترونية، رقم هاتفي مجاني، ومراكز استقبال ميدانية، على أن تُربط هذه الآلية بنظام موحد لتوثيق الشكاوى والاستجابة لها خلال مدد زمنية محددة.

٣. إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم، من خلال عقد جلسات استماع عامة، وتبني أدوات المساءلة المجتمعية مثل بطاقات الأداء وميزانية المواطن.

٤. تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية عبر تنظيم برامج تدريبية لكوادر الوزارة حول مفاهيم الحوكمة والمساءلة والشفافية، إضافة إلى تعزيز ثقافة الخدمة العامة القائمة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين.

٥. نشر تقارير دورية مبسطة وواضحة تتضمن تفاصيل البرامج المنفذة، المعايير المعتمدة في الاستهداف، وعدد المستفيدين، والمبالغ المصروفة، بما يسهم في تعزيز ثقة المجتمع بمؤسسات الدولة.

٦. العمل على تعديل التشريعات ذات الصلة لضمان تقنين أدوات المساءلة المجتمعية، وجعلها جزءاً من الإطار القانوني لبرامج الحماية الاجتماعية.

٧. تطوير آليات الاستهداف والتحقق من الاستحقاق من خلال الاعتماد على مصادر متعددة للمعلومات، وزيارات ميدانية، والتقارير المجتمعية، واستخدام أدوات تقنية تساعد على التحقق من دقة البيانات.

المصادر

١. البنك الدولي(٢٠١٨):، حالة شبكات الأمان الاجتماعي ، واشنطن، ٢٠١٨، ص ٤

٢. منظمة العمل الدولية(٢٠٢١): تقرير الحماية الاجتماعية في العالم ٢٠٢٠–٢٠٢٢: مفترق طرق الحماية الاجتماعية – في سبيل مستقبل أفضل، جنيف، ص ١٥)

٣. الجسيم محمد (٢٠١٦) ، المساءلة المجتمعية في سوريا (بحث استطلاعي يرصد واقع مساءلة الأفراد للمؤسسات في عشر مجتمعات محلية)، مركز المجتمع المدني والديموقراطية ، سوريا ، ص١٠

٤. معهد البنك الدولي (٢٠٠٥)، المساءلة الأجتماعية داخل القطاع العام ، وحدة التدريب والنقاش الفكري ، ص١٦

٥. عبد الرزاق كريم سيد(٢٠٢٠) ،امين الشكاوي المحلي :آلية مؤسسية للمساءلة المجتمعية للإدارة المحلية ،مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، مجلد ٥٧،العدد ٣، مصر،ص ٢٤٩

٦. السروجي ،طلعت مصطفى(٢٠١٧) ، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة ،المكتب الجامعي الحديث، مصر ، ص٣١١

٧. البنك الدولي(٢٠١٨)،حالة شبكات الأمان الاجتماعي ، ص٢٠

٨. حمود حسن(٢٠٠٥) ،العولمة والحماية الإجتماعية في المنطقة العربية ، ص٨

٩. علي ،رسول حسن كريم (٢٠١٩)،أثر مصادر التمويل في اليات وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية في العراق للمدة(٢٠٠٤- ٢٠١٧)، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، العراق، ص١

١٠. رشيد ،آمال عز الدين (٢٠٠٨)، الأمن الإنساني للأسر العراقية في تطبيقات شبكة الحماية الاجتماعية، مصدر سابق،ص١١٣

١١. الكريزي ،نعيم (٢٠٢١)، واقع تشريعات وتطبيق برامج الحماية الاجتماعية في العراق،المكتبة الوطنية ،دار الكتب والوثائق ببغداد، ص٦٠

١٢. المادة (٢|تاسعا) ،قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤

١٣. المادة (٢|ثالث عشر)،قانون الحماية الاجتماعية رقم١١ لسنة ٢٠١٤

١٤. قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤،

١٥. عبد الهادي ،رهام رعد (٢٠٢٣) ، دور الأدارة في حماية المشمولين بالرعاية الاجتماعية (دراسة مقارنة) ،رسالة ماجستير ،كلية القانون والعلوم السياسية ،الجامعة العراقية،العراق ،ص٢٦

١٦. خزام ،منى عطية(٢٠١٦) ، سياسات الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة في ضوء العولمة، المكتب الجامعي الحديث ،دار الكتب والوثائق القومية، مصر ، ص١٩٩

١٧. قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ ، مصدر سابق

١٨. قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المادة ٤٢و ٤٣ و٤٤

١٩. قانون إصلاح النزلاء والمودعين رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد(٤٤٩٩) ، ٢٠١٨،

٢٠. WWW.moj.gov.iq

٢١. كاظم ،حسن لطيف (٢٠١٧)، نظام الحماية الاجتماعية في العراق تحليل أصحاب المصلحة ،مؤسسة فريدريش ايبرت ،الاردن، ص١٥ _١٦

٢٢. مجموعة من الباحثين، الضمان الاجتماعي والأشغال العامة في العراق المخاضات وخيارات السياسة ، منظمة العمل الدولية، بغداد، العراق، ٢٠٢٣، ص٢٥٤

٢٣. سالم ،مها رحيم(٢٠١٢) ،شبكة الحماية الاجتماعيةوالامن الإنساني في العراق في إطار السياسة الاجتماعية،مجلة كلية التربية للبنات، مجلد ٢٣،عدد٤، جامعة بغداد، ص١١٤٨

٢٤. الدليمي ،سليمان علي (١٩٩٨) ، الرعاية الاجتماعية نظريات وتطبيقات، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ،لبنان، ص١٧٢

٢٥. السعد ،صادق مهدي (١٩٦٦)،الضمان الاجتماعي وقانون الضمان الاجتماعي العراقي ، مطبعة المعارف ،العراق ،بغداد ، ص١٢

٢٦. إيليا،جاكلين صليوا(٢٠١٤) ، أثر الحماية الاجتماعيةفي تنمية الموارد البشرية(العراق انموذجا)،رسالة ماجستير ،مجلس المعهد العراقي للدراسات العليا ،ص٤٠

27. jarado ,Gonzales M. (2001),An Integrated study of selected social safety nets p0licies and the pacific, strengthening policies and programs on social safety nets issues, recommendations and selected studies, social policy paper No8,United nations